الجمهـــوريـة الجزائـــريـة الديمـوقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة العـــــدل

الكلمة الترحيبية للمدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها تحت عنوان "

المخدرات والمؤثرات العقلية: واقع وتحديات، التدابير الوقائية والعلاجية " ، خلال اليوم

الدراسي المشترك حول الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية يوم 26 جوان 2023.

بالمدرسة العليا للقضاة.

ONLCDT

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبينا الكريم

السيد الأمين العام نيابة عن معالي السيد وزير العدل حافظ الأختام

السيدات و السادة الإطارات في الدولة

السيدات و السادة الحضور

اسرة الاعلام .

اود في مستهل هذه الكلمة المتواضعة ان أرحب بكم جميعا واعبر لكم عن سعادتي العميقة بوجودكم بيننا_للمشاركة في هذا اليوم الدراسي، الذي يكتسي أهمية كبيرة من الضروري أن يولى بها موضوع المخدرات والمؤثرات العقلية واثارهما الخطيرة على صحة الانسان وعلى النسيج الاجتماعي.

كما اشكر الأساتذة الجامعيين و القضاة الافاضل و كل المشاركين على تلبيتهم دعوتنا لتنشيط هذه التظاهرة لأهميتها البالغة و لما تعالجه من إشكالية تتعلق بدراسة الإطار المفاهيمي للمخدرات والمؤثرات العقلية ومكافحتها وكذا اطارها التشريعي على ضوء تعديل القانون رقم 04-18 بتاريخ 07 ماي 2023.

يندرج هذا اليوم الدراسي الأول من نوعه في سلسلة العمليات التكوينية والتحسسية التي ينظمها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها بالتعاون مع مركز البحوث القانونية والقضائية لفائدة مختلف الفاعلين في السلسلة الجزائية.

تجدر الإشارة الي أن هذا اليوم الدراسي يقترن بفعاليات الاحتفال باليوم العالمي ضد اساءة استعمال المخدرات و الاتجار غير المشروع بها و هو اليوم الذي يحي هذه السنة تحت عنوان : "المخدرات والمؤثرات العقلية: واقع وتحديات، التدابير الوقائية والعلاجية".

رغم أن هذا الاحتفال يكتسي طابعا رمزيا، إلا أنه يشكل مرحلة هامة وحساسة يعد فيه التحسيس و التوعية العاملين الرئيسيين للتصدي لظاهرة المخدرات التي اصبحت تشغل بال المجتمع الدولي المتضامن حول هذه الآفة العابرة للحدود، و مما لاشك فيه أن مثل هذه الاحتفالية يجب ان تحظى بأكثر اقبال شعبي

و أن لا تقتصر على بعض الاحتفالات الرسمية بل أن تكون محطة للتقييم لما قمنا به في السنوات الماضية والتحضير للعمل المستقبلي.

في هذا الاطار اود ان اشير الي الترسانة التشريعية التي تعززت هذه السنة في بلادنا بصدور المؤرخ في 7 ماي 2023 المتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال القانون 23-05 و الإتجار غير المشروعين بها ، المعدل و المتمم للقانون 04-18 و هو مكسب هام وقفزة نوعية بالنسبة للفاعلين في مجال مكافحة المخدرات والوقاية من إدمانها.

ان الجزائر، وعلى غرار العديد من البلدان، رغم أنها لا تنتمي الى مجموعة الدول المنتجة للمخدرات، ليست بمنأى عن المخاطر والتهديدات العديدة لآفة المخدرات، نظرا لتواجدها بين منطقتين حساستين هما منطقة إنتاج القنب الهندي باعتباره أكثر المخدرات رواجا، ومنطقة استهلاكه. الأمر الذي أدى إلى تزايد الكميات المحجوزة من قبل وسائل المكافحة باستمرار ومن سنة إلى أخرى. مع الإشارة الى ان معظم هذه الكميات حتى لا نقول كلها، تأتينا من الحدود الغربية لبلادنا.

وأمام هذا الوضع المتنامي لحجم المحجوزات، فإن الجزائر، حرصا منها على حماية المجتمع والحفاظ على أمنه واستقراره وتماسكه، لم تدخر جهدا في مكافحة كل الآفات الاجتماعية وعلى الخصوص الجريمة المنظمة والمخدرات، حيث قامت خلال السنوات الأخيرة بالعديد من الإنجازات النوعية وزودت نفسها بالأدوات اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة العالمية سعيا منها لاحتوائها ضمن مخطط وطني محدد ودقيق يتمحور في العناصر الأربعة التالية:

01) اولا: في مجال إعداد استراتيجية للوقاية من المخدرات وإدمانها .

أعد الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها منذ إنشائه ثلاث استراتيجيات وطنية ، الأولى سميت بالمخطط التوجيهي الوطني لمكافحة المخدرات للفترة من 2004 إلى 2008 ، الثانية هي الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة من 2011 إلى 2015 ، الاستراتيجية الأخيرة أعدت للفترة من 2020 إلى 2024 هذه الاستراتيجيات تعتمد على مقاربة متكاملة ومتوازنة يتم تقييم فعاليتها ومدى نجعتها دوريا وتسمح ببناء رؤى استشرافية للسياسات والنشاطات التي يجب أن تقوم عليها المكافحة والوقاية مستقبلا حيث ترتكز على ثلاث معايير هي:

- تخفيض العرض على المخدرات

- تقليص الطلب عليها.

- ضمان رعاية جيدة للمدمنين .

02) ثانيا : في مجال التشريع:

لقد أحدث القانون 18/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 تحولا غير به النظرة تجاه المدمن اذ حوله من مجرم الى مريض، كما اعطى أكثر صلاحية للقاضي في مواده من 06 إلى 08 بالأمر بإحالته على العلاج عندما تثبت الخبرة حالة إدمانه، لكن ذلك لم يتحقق ميدانيا لعدم تواجد آنذاك مراكز علاج في كل الولايات والجهات القضائية .

من بين الآفات الاجتماعية، ظلت مشكلة المخدرات_تسيطر بقوة خلال السنوات المنصرمة ليس فقط بالنظر الى عمليات الحجز القياسية المسجلة بل وأيضا بفعل تزايد استهلاكها، خاصة بين فئة الشباب والمراهقين ونتيجة ذلك تولدت عنها اثار وخيمة لا يرضي بها أحد في وسط مجتمعنا، وهي اثار أصبحت بادية للعيان وتثير المزيد من القلق لدى السلطات العليا للبلاد مما جعلها تتدخل بجهود مكثفة على مستويات عدّة لمواجهة هذه الآفة.

بعد مرور أكثر من 19 سنة عن صدور القانون 18/04، لوحظ من الواقع الميداني و التطبيقى له أن ضرورة تعديله باتت محدقة لذلك فإن صدور القانون الجديد 05/23 الذي تضمن ابتكارات تشريعية رئيسية جاء استجابة لكل التساؤلات التي ظلت عالقة طيلة هذه الفترة، وكان ذلك وفق تدابير وقائية وعلاجية نذكر منها:

- التركيز على الجانب الوقائي و التوعوي لمجابهة مخاطر المخدرات و المؤثرات العقلية . -إيجاد أليات للتصدي لظاهرة المخدرات خاصة لدى فئات الشباب و حماية المؤسسات التعليمية و التكوينية.

- ادراج تصنيف وطني للمخدرات والمؤثرات العقلية.

- انشاء فهرس وطني إلكتروني للوصفة الطبية التي تحتوي على مخدرات و مؤثرات عقلية يطّلع عليها الأطباء والصيادلة، والضبطية القضائية, الجمارك وقطاع العدالة.

- الزام الصيادلة بإخطار عن كل وصفة طبية مشبوهة تحرر بصفة غير مطابقة للمعايير القانونية و التنظيمية.

- ادراج حماية الصيادلة و الأطباء من اية محاولة للحصول على الأدوية باستعمال العنف والتهديد.

- تعزيز التعاون الدولي وادراج التسليم المراقب كطريقة لتتبع المخدرات وتفكيك العصابات المختصة في الاتجار الغير الشرعي بها.

03) ثالثا : في مجال التعاون الدولي:

لقد انضمت الجزائر منذ الاستقلال إلى المجموعة الدولية وأدرجت نشاطها في هذا المجال ضمن المجهود الدولي العام طبقا للوائح وقرارات هيئات الأمم المتحدة، فبالإضافة إلى مصادقة الجزائر مبكرا، على أهم المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات والإدمان، قامت في هذا المجال، بنشاط حثيث على المستويين الجهوي

الإقليمي والدولي، وهي تساهم بكيفية منتظمة في الجهود التي تبذلها المجموعة الدولية في هذا الميدان، لاسيما في إطار نشاط مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومجلس وزراء الداخلية العرب، والاتحاد الإفريقي، وفي إطار الشبكة الأورومتوسطية للتعاون في مجال مكافحة المخدرات التابعة للمجلس الأوروبي كما شاركت في عدة برامج منها برنامج أوليا HONLEA MONOTORING DROGS إلى غيرها من برامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات.

04) رابعا : في مجال التكفل بالمدمنين:

لقد تمحورت اعمال المكافحة والعلاج فيما يلي:

- دعم معتبر لقدرات استقبال المدمنين وعلاجهم بإقامة شبكة واسعة من مراكز استقبال المدمنين والمتعاطين وعلاجهم، حيث يتم استغلال 46 مركز وسيطي لعلاج الإدمان من أصل 53 مركز و 06 مراكز إزالة التسمم من أصل 15 مركز، وهي المراكز المسطرة في برنامج وزارة الصحة لسنة 2007.
- إنجاز العديد من عمليات تكوين الأطباء والمختصين المكلفين بالعمل في هذه المراكز.
- بعث مراكز تجريبية لعلاج استبدال المواد الأفيونية عن طريق الميتادون، التي تم اعتمادها في النظام الصحي الجزائري ابتداء من 5 جانفي 2021، استفاد من هذا العلاج الكثير من طالبيه ، وهناك حاليا مركزان تجريبيان، يوجد الأول على مستوى مستشفى " فرانس فانون" بالبليدة، والثاني بالشراقة " الجزائر العاصمة"، وسيتم توسيع هذه التجربة من خلال استحداث مراكز أخرى على مستوى الوطن.

ومن المؤكد أن الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لحماية الشباب من الآفات الاجتماعية وصون صحتهم وحياتهم وضمان مستقبلهم الآمن، لن تبلغ أهدافها القصوى إلا إذا تم تعزيزها بعمل مكثف ومستمر لكل أطراف المجتمع ومكوناته، لاسيما العائلة ، المدرسة ، المساجد ، المراكز الثقافية و الرياضية ، دور الشباب و المجتمع المدني والفئات المثقفة، من خلال تفعيل دور المؤسسات التربوية ،التعليمية و التكوينية في مجال التحسيس و التوعية بمخاطر الاستعمال و الإتجار غير المشروعين بالمخدرات و المؤثرات العقلية.

لا شك أن هناك بعض المحاولات لإنجاز نشاطات وقائية إلا أنها تبقى مناسباتية إذا لم تتسم بالديمومة ولا تحقق النتائج المرجوة منها، وبالتالي فالوقاية تعد استثمارا استراتيجيا لمستقبل شبابنا ومجتمعنا كما تعد من الآليات الأساسية التي ينبغي على القطاعات المعنية التركيز عليها وضمان التنسيق فيما بينها من أجل توحيد الجهود وتفادي هدر الامكانيات.

وهو ما نتوخاه من تنظيم هذا اليوم الدراسي الذي نسعى من خلاله -كما سبق القول- الى المساهمة في تمكين المشاركين - وهم انتم- من الالمام والادراك جيدا بكل ما تضمنه القانون 23/05 و ما يترتب عن ذلك من

اثار في عملية التصدي لأفة المخدرات و المؤثرات العقلية، كما انه يعد فرصة لإثارة كل النقاط التي ترونها مثيرة ضمن نقاشاتكم.

لا يمكنني ان اختتم كلمتي هذه دون التعبير عن امتناني العميق لمركز البحوث القانونية والقضائية والمدرسة العليا للقضاء على ر أسهما السيدين المديرين العامين لكل المساعدات التي قدمها لنا، كما أتوجه بخالص الشكر للسيدات والسادة المؤتمرين الحاضرين معنا.

شكرا علي كرم الاصغاء
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ONLCDT